

الأخ الأعرج يدعو بالقاهرة إلى بلورة رؤية إعلامية عربية واعية في عصر يحفل بالكثير من المتغيرات والتحديات

على تنفيذ مشاريع مهمة فوق أرضها في مجالات الصحة والتعليم والإسكان وشؤون المرأة والشباب والطفولة والفئات الضعيفة.

وبخصوص مبادرة جامعة الدول العربية لتنظيم الاحتفال السنوي بيوم الإعلام العربي و«بمعاصمة الإعلام العربي». أكد الوزير أن هذه المبادرة تأتي «لترسخ المبادئ التي تقوم عليها الاستراتيجية الإعلامية العربية تقديرا لإنجازات وجهود الإعلاميين العرب وعطائهم المتواصل. وتعزيزا للدور البناء الذي يلعبه الإعلام في خدمة قضايا المجتمع وعرفانا بإسهامات الإعلاميين في إيصال الصوت العربي إلى العالم».

وهنا لابد من الإشارة. يضيف الأخ الأعرج. إلى الإسهام القوي لجال التكوين والتكوين المستمر في إنتاج «جيل جديد من الصحافيين. يدرك خديات المهنة قبل اختيارها. ويحترم أخلاقيات مهنة نبيلة مبنية على المصادقية والأمانة دون أن يسمح لنفسه بالانسياق في عالم الانفلات والفضوى المغلف بحرية الرأي والتعبير».

وأضاف في هذا السياق. «علينا كقائمين على هذا القطاع أن نشجع على التخطيط الاستراتيجي قبل وضع المناهج والتصورات النظرية لمسالك ووحدات التدريب والتكوين المرتبطة بحقل الإعلام والاتصال. والعمل على ترسيخ الإمكانيات المادية واللوجستية الكفيلة بتوفير تكوين يتماشى مع تكنولوجيا عصرنا الحاضر لخدمة أوطاننا ومجتمعاتنا التواقفة إلى تبوء المكانة التي تستحقها».

كما دعا الوزير. في هذا الصدد. إلى استثمار «الليدات الاجتماعية الجديدة. لتحويل العالم الافتراضي إلى واقع عملي منتج ومثمر. في مواجهة الأخطار السلبية الهامة». مبرزا أن «الحل الأمثل لمقاومة الخطر المحقق بنا من كل جانب. هو العمل على إدماج مواد تتيح وقاية النشء والشباب. باعتبارهم ركيزة أساسية لنجاح عملية التنمية في بلداننا العربية خلال تعاملهم مع الإعلام الجديد».



القدس الشرقية».

كما شدد على أهمية الدعم المتواصل الذي يقدمه صاحب الجلالة الملك محمد السادس. رئيس لجنة القدس. للقضية الفلسطينية وحرص جلالته المستمر على رعاية المدينة المقدسة. حيث ما فتئ يدعو إلى التحرك سياسيا ودبلوماسيا وميدانيا حمايتها ودعم صمود أهلها. ويحرص كل الحرص

مشاعر المسلمين في أرجاء المعمور».

وفي هذا الصدد. أشار الأخ الأعرج إلى «أننا مطالبون جميعا بتسخير جميع الوسائل والإمكانيات المتاحة بقطاع الإعلام والاتصال لبلداننا العربية. لخت المجتمع الدولي على حتم مسؤولياته اتجاه القضية الفلسطينية والعمل بيدا واحدة لمواكبة المستجدات المرتبطة بالدفاع عنها وعن عاصمتها

دعا الأخ محمد الأعرج. وزير الثقافة والاتصال. أول أمس الأربعاء بالقاهرة. إلى تكثيف الجهود من أجل بلورة رؤية إعلامية عربية واعية في عصر يحفل بالكثير من المتغيرات والتحديات.

وقال الأخ الأعرج في كلمة خلال اجتماع الدورة الـ 49 لمجلس وزراء الإعلام العرب. بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. إنه يتعين «تكثيف الجهود والعمل جنبا إلى جنب. من أجل بلورة رؤية واعية لقطاع الإعلام والاتصال العربي في عصر يحفل بالكثير من المتغيرات والتحديات. تعيق جملها خدمة قضايا وطننا العربي وتحول اتجاه الأضواء نحو كل ما هو ثانوي بدل تسليطه على القضايا الجوهرية التي تخدم مصالح شعوبنا».

كما شدد الوزير على ضرورة توحيد الجهود لخدمة الأهداف المسطرة في خطة التحرك الإعلامي العربي بالخارج. نظرا لما لهذه الخطة من أهمية في تحديث وتطوير صورة الإنسان العربي وقيمه لدى الإعلام الدولي. بالتحرك إعلاميا على المستوى الخارجي.

وسجل أن التعريف بالقضايا والفكر والثقافة العربية. يتعين أن «لا يغفل ضرورة اعتماد ضوابط أخلاقية ونزاهة فكرية في طرح إعلامنا للقضايا المرتبطة بالدفاع عن الثوابت الوطنية لكل بلداننا العربية. وذلك بالعمل معا على توفير مواد إعلامية. تمكننا جميعا من الوقوف فوق حلبة المنافسة التي لا تفتح إلا في وجه الأقوياء».

من جهة أخرى أكد الوزير أنه اعترافا بمركزية القضية الفلسطينية بالنسبة للأمة العربية جمعاء وبالوهبة العربية لمدينة القدس المحتلة. عاصمة دولة فلسطين. «متح مختلف وسائل الإعلام بالملكة المغربية حيزا هاما للخبر الفلسطيني لتسليط الضوء على حجم المعاناة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني الشقيق. بما في ذلك سياسات التهويد التي تتعرض لها معالم المدينة المقدسة والتي تمس

الأخ الفراس: التكامل والانسجام بين مختلف الفاعلين والمتدخلين في ميدان التكوين المهني شرط لازم لتحقيق الأهداف المسطرة للتكوين المهني في البرنامج الحكومي

مختلف الهيئات المكونة من أجل تنفيذ السياسة الحكومية في هذا المجال.

ومن ناحية أخرى. ركز الأخ أمزازي. على أهمية ملائمة عرض التكوين مع متطلبات سوق الشغل المتغيرة باستمرار ومع الطلب الاجتماعي والاقتصادي المتزايد على التكوين المهني. وعلى ضرورة الحرص على جودة عرض التكوين المهني لتمكين الشباب من تكوينات ومؤهلات تيسر أسباب ولوجهم للحياة العملية وانخراطهم الفعلي في الدينامية الاقتصادية للمغرب.

وأبرز في هذا الصدد. الأهمية القصوى التي يحتلها نظام التكوين المستمر. سواء من زاوية تحسين شروط الترفي السوسيو مهني لفائدة الأجراء أو من ناحية تعزيز تنافسية المفاولة. موضحا أن مشروع القانون المتعلق بالتكوين المستمر الموجود حاليا في قنوات المصادقة يتضمن مقتضيات جديدة ستتمكن من فتح هذا النظام في وجه فئات جديدة بالإضافة إلى تلك التي كانت مشمولة بالنظام الحالي.

وشكل هذا المنتدى مناسبة مناسبة مهمة للإلتفات للمصالح اللمركزة. من موقع تجربتها ومارستها الميدانية. لصياغة أفضل السبل لتنمية التكوين المهني على المستوى الجهوي. انطلاقا من مضامين القانون التنظيمي للجهات وتفعيلا للاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني 2021 في الجانب المتعلق بالحكامة متعددة المستويات والأدوار التي ستوكل للجهات في هذا المجال في مختلف مراحل مسلسل التكوين. مع الاستعمال الأمثل للموارد والإمكانيات المتوفرة ما سيكون له وقع كبير على تطوير التكوين المهني ترابيا حتى يساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.



الموسعة.

وتميزت الجلسة الختامية للملتقى. حسب بلاغ لكتابة الدولة. بكلمة وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي. الأخ سعيد أمزازي. الذي نوه بالجهود التي يبذلها مسؤولو التكوين المهني من أجل الرقي بمنظومة التكوين المهني حتى تستطيع مواكبة مختلف الأوراش المفتوحة ببلداننا من خلال تهمين الرأس المال البشري.

وشدد الوزير على أهمية ورش الجهوية المتقدمة باعتباره خيارا استراتيجيا للمغرب. وحرص الوزارة على الانخراط في دينامية التنزيل الفعلي. وفق منهجية التشاور مع مجالس الجهات حتى تضطلع بالأدوار المنوطة بها في ميدان التكوين المهني.

وحت في هذا الصدد. مسؤولي المصالح الخارجية على مضاعفة الجهود المبذولة على أرض الواقع في تنسيق تام مع

وأشار من جهة أخرى. إلى أن هذا الملتقى. الذي يأتي في سياق انخراط المغرب في العمل من أجل التنزيل الفعلي لورش الجهوية المتقدمة كما دعا إلى ذلك صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله. يتوخى منه الوقوف على سير تنفيذ برنامج العمل برسم سنة 2018.

من جهتها. أكدت المدير العام بالنيابة لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل لبني طريشا. على أهمية هذا الملتقى الذي جمع مسؤولي التكوين المهني. حيث شكل مناسبة للوقوف على سير تنفيذ المشاريع البرمجة واستشراف الأفق لبلوغ الأهداف المسطرة مع الحرص على المزوجة بين الكم والكيف وتوفير شروط الجودة المطلوبة لعرض التكوين.

كما أشارت إلى أن مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل منخرط في التوجهات الرسمية للدولة بالنسبة لتنزيل الجهوية

أكد الأخ محمد الفراس. كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتكوين المهني. أن التكامل والانسجام بين مختلف الفاعلين والمتدخلين في ميدان التكوين المهني يعد شرطاً لازماً لتحقيق الأهداف المسطرة للتكوين المهني في البرنامج الحكومي انطلاقاً من محاور الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني 2021 وفق مؤشرات مضبوطة للولاية الحكومية الحالية.

وقال خلال ملتقى مسؤولي التكوين المهني. المنعقد براكش يومي 7 و 8 ماي الجاري تحت شعار « تعزيز المصالح اللامركزة في خدمة تنمية التكوين المهني على المستوى الجهوي». إن برنامج العمل الذي تلتزم به الوزارة «هو مقياس تنفيذ التزامات البرنامج الحكومي الذي نحن مطالبون بتقديم حصيلته في نهاية الولاية. في إطار مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة».

كما أكد على الدور الهام الذي تضطلع به المصالح الخارجية لكتابة الدولة ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل في تنزيل السياسة الحكومية في ميدان التكوين المهني على مستوى دوائر اختصاصاتها الترابية.

وهي أدوار. يضيف الأخ الفراس. تخرص الوزارة على تعزيزها من أجل الرقي بمنظومة التكوين المهني. تنفيذاً للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس. الذي بولي فائق عنايته لتكوين العنصر البشري باعتباره الثروة الحقيقية التي تزخر بها المملكة والدعم الأساسي للاقتصاد الوطني وأبرز أن هذا الأمر يستلزم تكامل والتفان في أدوار مكونات المنظومة وتضام الجهود والعمل الدؤوب لتفعيل مقتضيات دستور 2011 الذي ارتقى بالتكوين المهني إلى مرتبة الحق الدستوري لكافة المواطنين والمواطنات.

«ارتفاع الأسعار وتراجع القدرة الشرائية للمواطنين» محور سؤال شفوي أني تقدم به الأخ الأحمدى باسم الفريق الحركي بمجلس النواب



الرباط/ ص. يجراف

شكل ارتفاع الأسعار وتراجع القدرة الشرائية للمواطنين. محور سؤال شفوي أني تقدم به الأخ عبد الحكيم الأحمدى. باسم الفريق الحركي بمجلس النواب.

عضو الفريق الحركي. الذي تساءل عن أسباب الزيادات المتتالية في الأسعار عن الإجراءات التي تنوي اتخاذها الحكومة للمحافظة على استقرار أسعار المواد الاستهلاكية لدعم القدرة الشرائية للمواطنين. أبرز في تعليقه على جواب الوزير أن 480 ألف مغربي يعيشون فقرا مدقعا. كما أن الطبقة المتوسطة بدورها أصبحت في منحى تنازلي تجاه نظيرتها الفقيرة. والسبب بطبيعة الحال هو ارتفاع أسعار العديد من المواد الاستهلاكية. ليس فقط المواد الغذائية. يضيف عضو الفريق الحركي بمجلس النواب - وإثما كل المواد الأساسية التي يحتاجها المواطن. وفي المقابل جميد الأجور.

عضو الفريق الحركي بمجلس النواب الذي. قال: «صحيح أن العديد من المواد خاضعة لحرب الأسعار والمنافسة». أكد على ضرورة ضبط هذه الحرب حتى لا تتحول هذه الأسعار إلى «غول متوحش» يستنزف جيوب المغاربة».

وبعد أن طالب على الحكومة. بالتحكم في الأسباب الحقيقية لهذه الارتفاعات الصاروخية. لاسيما في أسعار المحروقات. أردف قائلا: «عندما ترتفع فاتورة المحروقات. ترتفع معها فاتورة كل المواد الاستهلاكية. وبالتالي على الحكومة الجلوس مع أصحاب شركات المحروقات من أجل إيجاد حل لتخفيض الأسعار». وتابع الأخ الأحمدى: «يتعين تفعيل مجلس المنافسة. وقانون حرية الأسعار والمنافسة الذي ينص على ضرورة اتخاذ تدابير لإعادة التوازن إلى السوق لاسيما حينما يتعلق الأمر بالارتفاع الفاحش في الأسعار».

وخلص عضو الفريق الحركي بمجلس النواب. إلى القول: «ليس من العيب تقييم سياسة معينة في أفق إعادة النظر فيها». داعيا إلى التعجيل باتخاذ إجراءات اجتماعية حازمة تجاه القدرة الشرائية التي تضيق يوما عن يوم. تفاديا لكل احتقان اجتماعي غير مطلوب.

«تعميم التغطية الصحية» محور سؤال شفوي أني تقدمت به الأخت أحكيم باسم الفريق الحركي بمجلس النواب



الرباط/ ص. يجراف

أكدت الأخت ليلي أحكيم عضو الفريق الحركي. في تعليقه على جواب وزير الصحة. حول سؤال شفوي بخصوص «تعميم التغطية الصحية»: «أن المنظومة تعاني من نواقص واختلالات متعددة. وعلى جميع المستويات. لخصتها في الخصائص الموهول في الموارد البشرية. وعدم اعتماد حكامة في توزيع الموارد على جميع الجهات. ونقص في التجهيزات واللوجستيك. عن الفشل في تعميم التغطية الصحية».

وتساءلت الأخت أحكيم باسم الفريق الحركي بمجلس النواب. عن مخطط الصحة 2016-2025 قائلة: «خذ الساعة لا تعرف خطوطه

العريضة ولا توجهاته العامة. فهو رهين بتعميم التغطية الصحية الشاملة».

وبعد أن طالبت بالتعجيل بإصدار النصوص التنظيمية اللازمة لتنزيل مقتضيات القانون رقم 98.15 المتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا. وذلك بعد فتح قنوات الحوار مع جميع الفاعلين المهنيين قصد الخروج بنصوص تنظيمية بغية الوقوف على جميع الإكراهات وإيجاد حل لها. أكدت على ضرورة سن سياسة دائمة وتشجيع الإنتاج الوطني للأدوية مع تفعيل مقتضيات القانون 17.04 المتعلق بمدونة الأدوية والصيدلة. قائلة: «لابد من أخذ وضعية الصيدلة بعين الاعتبار كفاعل أساسي في المنظومة الصحية».